

## التقارب السياسي يفتح شهية السودان للاستثمارات السعودية

### زيارة حمدوك إلى الرياض تفتح آفاقاً جديدة لدعم الاقتصاد

بلغ حجم الاستثمارات التي نفذت على أرض الواقع لا يتجاوز 15 مليار دولار. ويحظى القطاع الزراعي بنسبة أكبر من الاستثمارات السعودية بقيمة 26.5 مليار دولار، وهي قيمة الاستثمارات المصدقة للقطاع الزراعي من خلال 250 مشروعا.

ويرى الخبير الاقتصادي هيثم محمد فتحي أن السعودية من أوائل الدول العربية التي استثمرت في السودان، وتصدرت المانحين في كثير من الأزمات التي واجهت البلاد. وقال فتحي إن ما يميز الاستثمارات السعودية أنها متعددة الأوجه، حيث تشمل المجال الزراعي والصناعي والخدمي.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 8 مليارات دولار في 2019، بحسب غرفة التجارة السعودية.

وخلال وقت سابق من الشهر الجاري تسلم رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك أول بطاقة فيزا مصرفية صادرة داخل البلاد لأول مرة منذ عام 1997 إبان فرض عقوبات اقتصادية أميركية على السودان.

وظل السودان محظورا من التعامل بنظام البطاقات المصرفية العالمية مثل فيزا وماستركار، منذ فرض العقوبات الاقتصادية الأميركية على السودان عام 1997. وتأتي طباعة البطاقة بعد عام من حصول 3 بنوك سودانية على تراخيص من فيزا لإصدار البطاقات الائتمانية للسودانيين.

وشملت المصارف الحاصلة على الرخصة بنك الخرطوم، بنك المال المتحد وبنك قطر الوطني. وعادت السوق السودانية بشدة منذ فرض العقوبات الاقتصادية التي استمرت حتى عام 2017، وقتلت بشكل كبير من دخول الاستثمارات الأجنبية، وكانت سببا ضمن عوامل أخرى في انهيار سعر الجنيه وانهيار السوق السوداوي.

شجع التقارب السياسي بين السودان والسعودية الخرطوم على توجيه أنظارها نحو الاستثمارات السعودية في المجال الزراعي والاستثمار والصناعة والنقل، خصوصا بعد زيارة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك إلى الرياض التي أثمرت تعاونا اقتصاديا ومساعدات لدعم الخرطوم في مرحلتها الانتقالية.

والتقارب السياسي بين البلدين حيث تشهد العلاقات بين البلدين حالة من الإيجابية المتصاعدة منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019.

وتبرز السعودية كإحدى الدول التي تربطها علاقات وثيقة بالسودان باعتبارها إحدى أهم الدول الداعمة له لتجاوز الصعوبات الاقتصادية.

وفي مايو 2019 أودعت السعودية 250 مليون دولار في البنك المركزي السوداني لتعزيز سعر صرف العملة المحلية.

وجاءت الوديعة ضمن حزمة مساعدات سعودية - إماراتية للخرطوم بإجمالي 3 مليارات دولار بهدف مساعدة الاقتصاد السوداني على تجاوز صعوبات عديدة.

ومنذ 21 أغسطس 2019 يعيش السودان فترة انتقالية تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024 ويتقاسم السلطة خلالها كل من الجيش وقوى مدنية. وتتفوق الاستثمارات السعودية بالسودان على الاستثمارات العربية حيث تحتل المرتبة الأولى خاصة في القطاع الزراعي.

وتشجع الموارد الزراعية التي يمتلكها السودان المملكة على الاستثمار الزراعي داخل البلد الأفريقي الذي يحتوي على مقومات زراعية هي الأكبر في المنطقة العربية بواقع 175 مليون فدان صالحة للزراعة.

وفي ظل أزمات اقتصادية يعيشها السودان زار وفد رفيع برئاسة عبدالله حمدوك الرياض مؤخرا لبحث عدد من القضايا وعلى رأسها الاقتصاد والاستثمار.

وضخت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء السوداني خلال مارس الجاري

## مصر للطيران تسعى للانفتاح على الأسواق الأفريقية

القاهرة - تسعى مصر للطيران للانفتاح على الأسواق الأفريقية بالتنسيق مع مختلف المطارات في المنطقة في ظل توجهات لتوسيع أسطول النقل المدني وتحسين الخدمات تحسبا لتحسن الطلب العالمي على السفر بعد الركود في فترة الوباء.

وقال الرئيس التنفيذي لمصر للطيران إن الشركة تجري محادثات مع الخطوط السودانية بشأن التوسع في أفريقيا. وأضاف أن المشروع المشترك في غانا سيبدأ بأربع طائرات بوينغ 737.

وأشار إلى أن "لأنية للشركة في خفض حجم أسطول الطائرات حيث تمكنت الشركة من تخطي جائحة كورونا دون الالتجاء إلى عمليات تسريح العمالة".

ولفت إلى أن الطلب على الخطوط المتجهة إلى الدوحة ليس مرتفعا لكنه يتوقع أن يزيد. وكانت مصر للطيران قد استأنفت في يناير الماضي رحلاتها إلى الدوحة حيث رفعت مصر حظر الطيران الذي فرضته على الرحلات الجوية القطرية منذ 2017 وأعدت فتح مجالها الجوي أمام الدوحة.

وقال رشدي زكرياء الرئيس التنفيذي لمصر للطيران إن الشركة ستسعى للحصول على دعم حكومي يتراوح بين خمسة وسبعة مليارات جنيه مصري (318 - 477 مليون دولار) هذا العام للمساعدة في دفع الرواتب وسداد قروض خارجية ورسوم تأجير طائرات.

وتدخلت الحكومات في أنحاء العالم خلال العام الماضي لمساعدة شركات

محادثة مع السودان للتوسع في أفريقيا وبدء مشاريع في غانا بأربع طائرات بوينغ

وقال رشدي زكرياء وهو أيضا رئيس مجلس إدارة الشركة إن ذلك ساعد شركة الطيران الوطنية على الاستمرار في سداد الرواتب بالكامل بينما تجنبت تسريح عاملين. وخلال أسوأ أزمة واجهها القطاع انتشر تسريح الموظفين على نطاق واسع خلال العام الماضي مع سعي شركات الطيران إلى الحفاظ على السيولة النقدية. وأضاف أن شركة مصر للطيران تنفق حوالي 500 مليون جنيه شهريا مع تشغيل حوالي نصف عدد الرحلات الجوية مقارنة بما كانت عليه قبل الجائحة، مضيفا أنه لا توجد خطط لتقليص حجم أسطولها أو القيام بطبقات شراء طائرات جديدة.

وأشار إلى أن مصر للطيران تجري محادثات تجارية مع الخطوط الجوية السودانية بشأن مشروع مشترك محتمل بينما تدرس أيضا الاستحواذ على العمليات بين القاهرة وتل أبيب من شركة سينا للطيران التابعة لها.

توسيع الطيران المدني على رأس الخطط



التناقضات سمة التوازنات المالية

## فاتورة الرواتب تزيد الضغوط على الموازنة التونسية

### تقويض القدرة على الإيفاء بالتزامات الدين وصرف الرواتب

ويرى الخبير الاقتصادي الصادق جبنون في تصريح لـ "العرب" أن المخاطر الرئيسية تكمن في انفلات التضخم المالي وتباطؤ الاقتصاد وغياب الاستثمار.

وأضاف جبنون "هناك مخاطر اقتصادية حقيقية كنسبة النمو ومخاطر

جاء الأزمة الصحية"، مشيرا إلى أن "الاستقرار السياسي والهدنة بين مختلف الأطراف أصبحا ضروريين، فضلا عن الانطلاق في الإصلاح لتحرير الاقتصاد وجعله أكثر تنافسية".

وحسب مراقبين لم تلتزم تونس بشروط الإصلاح الاقتصادي وكبح كتلة الرواتب، ما يؤثر على شروط التفاوض مستقبلا مع صندوق النقد الدولي ومختلف الشركاء الماليين.

وأفاد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالبرلمان هشام العجبوني في تصريح لـ "العرب" أن "ضعف الموارد المالية له تداعيات خطيرة خصوصا على نسبة التضخم وهو ما سيحد من القدرة الشرائية للمواطنين وسينعكس على ميزانية الدولة".

وأضاف "المشكلة الأساسية هي عدم قدرة الاقتصاد التونسي على خلق الثروة، والحل الوحيد يتمثل في إرساء استقرار سياسي وتحديد مختلف الآليات".

وتابع "عدم إيجاد حلول اقتصادية سيجبرنا على التداين وتصحيح نسبة الدين مرتفعة، وليس هناك حل إلا بدفع النمو الاقتصادي".

وتعاني المالية العامة التونسية من وضع صعب للغاية، حيث تشير التقديرات إلى بلوغ العجز المالي 11.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو الأعلى منذ ما يقرب من أربعة عقود، في حين تهدف ميزانية 2021 إلى خفض العجز المالي إلى 6.6 في المئة.

وتصاعدت فاتورة الرواتب في تونس إلى نحو 20.1 مليار دينار (7.45 مليارات دولار) في 2021، من 7.6 مليار دينار في 2010، بزيادة بلغت 164 في المئة. وارتفعت كتلة الرواتب نتيجة التوظيف الإضافي في قطاع الصحة لمجاوبة جائحة كورونا إلى نسبة 17.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهي من بين النسب الأعلى في العالم.

وتتخطى الحكومة التونسية بين شروط صندوق النقد الدولي والتدابير العمالية، فبينما تطالب إدارة الصندوق بضبط كتلة الرواتب قبل السماح بإقراض الدولة المثقلة بالعجز المالي والديون، يرتفع سقف المطالب الشعبية بالتوظيف وتحسين المعيشة، الأمر الذي يزيد من صعوبة المفاوضات التي تقدم عليها الحكومة في الجهة المقابلة لإقناع النقابات العمالية باتفاق يجمد الرواتب لضبط الموازنة وإرضاء صندوق النقد.

وطالب صندوق النقد الدولي تونس بخفض فاتورة الرواتب والحد من دعم الطاقة لتقليص العجز المالي، مما يضع المزيد من الضغوط على الحكومة الهشة بينما تعاني البلاد أزمة مالية وسياسية.

بات كابوس عدم القدرة على سداد رواتب الموظفين في تونس هاجسا كبيرا للحكومة فسي ظل ارتباك التوازنات المالية وارتفاع فاتورة الرواتب بالتوازي مع شح الموارد وجسامة النفقات، مما يقوض القدرة على الإيفاء بالتزامات ويهدد بالعجز عن صرف الرواتب على المدى المتوسط.

السياسي المازوم الذي يحول دون الاعتماد على الدول الصديقة.

وتابع "كتلة الرواتب تبلغ 19 مليار دينار (6.94 مليار دولار) ما يمثل 18 في المئة من الناتج المحلي الخام، وهي ليست مرتفعة، فضلا عن وجود 3.4 مليون موظف وعامل منهم 800 ألف في القطاع العام"، داعيا إلى "ضرورة الاستغلال على خلق الثروة في تونس".

ويرى خبراء الاقتصاد أن نفقات الدولة المتعلقة بالرواتب أصبحت عبئا كبيرا على الموازنة مقابل ضعف كبير في نفقات التنمية والمشاريع العامة التي تخلق الثروة، محذرين من التضخم المالي. ويستمر عجز السلطات التونسية على احتواء كتلة الرواتب بعد تسجيل زيادة بـ217 مليون دينار (نحو 79 مليون دولار) هذا العام، وتوقعت بلوغ نفقات الرواتب 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وحذر النائب بالبرلمان التونسي ياسين العياري من خطورة الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد، مشيرا إلى أن الدولة قد لا تستطيع صرف رواتب الموظفين وقد تكون مجبرة على عدم خالص المرؤدين من أجل صرف الرواتب. وطالب العياري الطبقة السياسية بضرورة الكف عن العبث مضيفا قوله "البلاد تغرق وستخرج منها لإجثين"، حسب تعبيره.

وقدرت الحكومة حجم الرواتب في مشروع موازنة 2021 بـ20 مليار دينار (7.2 مليار دولار)، أي ما يعادل 17 في المئة من الناتج الداخلي الخام، كما ضبطت عدد موظفي القطاع العام بـ644 ألف موظف. وتعرض البلاد لضغوط من مقرضين دوليين لإجراء إصلاحات اقتصادية وتجديد الرواتب في القطاع العام التي زادت إلى أكثر من 19 مليار دينار في 2020 مقابل 7.6 مليار دينار عام 2010.

وقال أسناد الاقتصاد رضا الشكندلي في تصريح لـ "العرب" إن "عدد الموظفين مرتفع والدولة عاجزة عن التصرف في الموارد المالية، لكن في المقابل لدينا معطلون أكفاء".

وأضاف "الإشكال يتمثل في سوء التصرف في العدد الهائل من الموظفين، فتجد مثلا في الجهات الداخلية نقصا في عدد الموظفين مقابل كثرة عدهم في أماكن أخرى وهي مشكلة في التوظيف الشبهي". وتابع "فاتورة الرواتب كبيرة ونستطيع أن نخلق منها عمالا أساسيا للنمو، وعندما ترتفع الرواتب يرتفع الاستهلاك والدولة تخشى استهلاك المواد الموردة على حساب المواد المحلية، وهي التي تخنق الاستثمار الخاص والمؤسسات".

ومن جهته أفاد وزير التكوين المهني والتشغيل السابق فوزي بن عبد الرحمن أن "كل الدول لا يمكن أن تفلس، لكنها قد لا تقدر على سداد القروض، وتونس بلاد صغيرة من الناحية المالية والناتج القومي الخام يبلغ 45 مليار دولار".

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "الإشكال الحقيقي والوحيد هو الوضع

خالد هودي

تونس - يجمع خبراء أن عجز تونس على سداد الرواتب بات أمرا لا مفر منه في ظل تعثر إصلاح الإنفاق العام عبر التحكم في فاتورة الرواتب والذي يعد من أبرز شروط المانحين، ما تسبب في ارتباك التوازنات وتقويض قدرة البلاد على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية والداخلية في ظل اتساع مخصصات رواتب موظفي القطاع العام الذين يمثلون عبئا مزمنا يتقل كاهل الدولة.

وقدرت الحكومة حجم الرواتب في مشروع موازنة 2021 بـ20 مليار دينار (7.2 مليار دولار)، أي ما يعادل 17 في المئة من الناتج الداخلي الخام، كما ضبطت عدد موظفي القطاع العام بـ644 ألف موظف. وتعرض البلاد لضغوط من مقرضين دوليين لإجراء إصلاحات اقتصادية وتجديد الرواتب في القطاع العام التي زادت إلى أكثر من 19 مليار دينار في 2020 مقابل 7.6 مليار دينار عام 2010.

وقال أسناد الاقتصاد رضا الشكندلي في تصريح لـ "العرب" إن "عدد الموظفين مرتفع والدولة عاجزة عن التصرف في الموارد المالية، لكن في المقابل لدينا معطلون أكفاء".

وأضاف "الإشكال يتمثل في سوء التصرف في العدد الهائل من الموظفين، فتجد مثلا في الجهات الداخلية نقصا في عدد الموظفين مقابل كثرة عدهم في أماكن أخرى وهي مشكلة في التوظيف الشبهي". وتابع "فاتورة الرواتب كبيرة ونستطيع أن نخلق منها عمالا أساسيا للنمو، وعندما ترتفع الرواتب يرتفع الاستهلاك والدولة تخشى استهلاك المواد الموردة على حساب المواد المحلية، وهي التي تخنق الاستثمار الخاص والمؤسسات".

ومن جهته أفاد وزير التكوين المهني والتشغيل السابق فوزي بن عبد الرحمن أن "كل الدول لا يمكن أن تفلس، لكنها قد لا تقدر على سداد القروض، وتونس بلاد صغيرة من الناحية المالية والناتج القومي الخام يبلغ 45 مليار دولار".

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "الإشكال الحقيقي والوحيد هو الوضع

تونس - يجمع خبراء أن عجز تونس على سداد الرواتب بات أمرا لا مفر منه في ظل تعثر إصلاح الإنفاق العام عبر التحكم في فاتورة الرواتب والذي يعد من أبرز شروط المانحين، ما تسبب في ارتباك التوازنات وتقويض قدرة البلاد على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية والداخلية في ظل اتساع مخصصات رواتب موظفي القطاع العام الذين يمثلون عبئا مزمنا يتقل كاهل الدولة.

وقدرت الحكومة حجم الرواتب في مشروع موازنة 2021 بـ20 مليار دينار (7.2 مليار دولار)، أي ما يعادل 17 في المئة من الناتج الداخلي الخام، كما ضبطت عدد موظفي القطاع العام بـ644 ألف موظف. وتعرض البلاد لضغوط من مقرضين دوليين لإجراء إصلاحات اقتصادية وتجديد الرواتب في القطاع العام التي زادت إلى أكثر من 19 مليار دينار في 2020 مقابل 7.6 مليار دينار عام 2010.

وقال أسناد الاقتصاد رضا الشكندلي في تصريح لـ "العرب" إن "عدد الموظفين مرتفع والدولة عاجزة عن التصرف في الموارد المالية، لكن في المقابل لدينا معطلون أكفاء".